معدل النمو السكاني وتوزيع السكان في محافظة النجف الاشرف عامي 1997و2024

م.د. عباس ماجد حسن
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة
drabbasmajid491@gmail.com

مستخلص البحث:
تناول هذا البحث دراسة التباين المكاني للنمو السكاني وتوزيعهم في محافظة النجف الأشرف، بإجراء تحليل مقارن بين بيانات تعداد عام 1997 والنتائج الأولية وتقديرات عام 2024 إذ تهدف البحث إلى كشف التغيرات الديموغرافية التي طرأت على الأقضية والنواحي خلال مدة زمنية قاربت ثلاثة عقود، شهدت خلالها المحافظة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية واعتمد البحث على المؤشرات الإحصائية لنمو السكان (معدل النمو السنوي) وتوزيعهم المكاني وتوصل البحث إلى وجود تباين واضح في معدلات النمو، حيث سجلت مراكز المدن (قضاء النجف وقضاء الكوفة) نمواً هائلاً نتيجة الهجرة الوافدة والجاذبية الدينية والاقتصادية، مقابل نمو أبطأ في المناطق الريفية والبعيدة، مما يضع ضغطاً كبيراً على البنى التحتية والخدمات البلدية وتوصلت البحث ان هناك تحولاً ديموغرافياً هائلاً في محافظة النجف الأشرف، حيث قفز إجمالي السكان من 775,042 نسمة إلى 1,950,833 نسمة بمعدل نمو سنوي عام بلغ 3%، مدفوعاً بتركيز سكاني ضخم في مركز قضاء النجف الذي ناهز 890,200 نسمة نتيجة جاذبيته الدينية والاقتصادية، في حين سجلت ناحية الحيدرية أعلى معدل نمو استثنائي بنسبة 4.2% لموقعها الاستراتيجي، مقابل أدنى معدل نمو بنسبة 0.3% في ناحية الشبكة الصحراوية النائية، مما يعكس تبايناً حاداً بين مراكز الاستقطاب الحضري والمناطق الطاردة للسكان التي تعاني من قلة الخدمات وتحديات البيئة.

الكلمات المفتاحية : النمو السكاني ، التوزيع المكاني ، محافظة النجف.

المقدمة :

بدأت تحتل الدراسات السكانية مكاناً بارزاً في الادبيات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ومنذ عام 1953 اصبحت دراسة علم جغرافية السكان من المناهج الاساسية في اقسام الجغرافية، وبذلك اخذت اقلام المفكرين والمختصين تتنافس من اجل تغطية مكونات هذه الدراسات السكانية وتقويم نتائجها وتحليلها وصولاً الى تشخيص اشكالاتها وعلاجها، لكون هذه الدراسات قد ارتبطت بواقع العالم الحاضر وما سيؤول إليه في المستقبل. إذ ان حجم السكان بتزايد وتفاقم مستمر وان استغلالهم العشوائي للبيئة ومواردها متسارع في خطواته ايضاً الامر الذي خلف مشكلات سكانية وبيئية معقدة لم تكن موجودة قبل الان منها اختلال التوازن البيئي بعنصريه الطبيعي والبشري، فالبيئة الطبيعية اخذت مقاومتها تضعف امام تحديات قدرات الانسان المتزايدة، وهنا جاء دور الدراسات السكانية ،إذ كان لتلك الدراسات اثرها الكبير في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول ، وتعد دراسة النمو السكاني وتباينه المكاني الركيزة الأساسية لأي تخطيط تنموي شامل، إذ لا تقتصر العملية على رصد الأعداد، بل تمتد لتحليل كيفية توزع هذه الأعداد على الرقعة الجغرافية إذ تمثل محافظة النجف الأشرف نموذجاً فريداً للدراسة نظراً لخصوصيتها الدينية

والسياحية والمركزية الإقليمية في الفرات الأوسط وإن المقارنة بين عامي 1997 و2024 تتيح فهم ديناميكية السكان في مرحلتين مختلفتين تماماً؛ الأولى تمثل نهاية حقبة الحصار الاقتصادي والنمو الطبيعي التقليدي، والثانية تمثل الانفتاح الاقتصادي والتوسع الحضري المتسارع وما صاحبه من زحف عمراني وتغير في الوظائف الاقتصادية للأرض.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1. هل يوجد تباين مكاني حقيقي في توزيع السكان ونموهم بين الوحدات الإدارية لمحافظة النجف بين عامي 1997 و2024؟

فرضية البحث

تنطلق البحث من فرضية مفادها:

هناك تباين مكاني واضح في معدلات النمو السكاني بين أقضية ونواحي محافظة النجف، حيث تميل الكفة نحو المراكز الحضرية الكبرى (النجف والكوفة) بسبب جاذبيتها الاقتصادية والدينية، مما أدى إلى اختلال التوازن السكاني وتزايد الضغط على الخدمات، مقارنة بالمناطق ذات الطابع الزراعي التي سجلت معدلات نمو تعتمد بشكل أساسي على الزيادة الطبيعية.

هدف البحث

1. تحديد الحجم السكاني الدقيق للمحافظة وتوزيعهم على الوحدات الإدارية في التعدادين.
2. استخراج معدلات النمو السكاني السنوية لكل وحدة إدارية ومقارنتها بالمعدل العام للمحافظة والعراق.
3. استخدام الخرائط لتوضيح مناطق "الثقل السكاني" ومناطق "التخلخل السكاني" في المحافظة.
4. تقديم رؤية جغرافية لصناع القرار حول الاتجاهات المستقبلية للنمو لتوجيه المشاريع الخدمية والسكنية.

منهجية البحث

اعتمدت البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لوصف الظواهر السكانية وتحليل مسببات التباين المكاني ، فضلاً عن المنهج المقارن للمقارنة بين بيانات 1997 و2024 وإبراز حجم التغير الحاصل خلال هذه المدة ، كما استعان الباحث بالأسلوب الكمي والكارتوغرافي من خلال استخدام المعادلات الإحصائية السكانية وتوظيف برنامج ArcGIS لتمثيل البيانات إحصائياً ومكانياً عبر الخرائط الموضوعية.

الحدود المكانية والزمانية لمنطقة البحث

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بمحافظة النجف التي هي احدى محافظات الفرات الاوسط المتمثلة بمحافظات بابل وكربلاء والقادسية والمثنى ، وتقع محافظ النجف بين خطي طول (50′ 42°-44′44°) شرقاً ودائرتي عرض (50′ 29° - 21′ 32 °) شمالاً ، أنظر الخريطة (1). وتقع في الاقسام الوسطى من العراق ، اما ادارياً فيحدها من الشمال محافظتي بابل وكربلاء ومن جهة الشرق محافظة القادسية ومن جهة الغرب محافظة الأنبار اما من جهة الجنوب فتحدها المملكة

العربية السعودية. ومن جهة الجنوب الشرقي يحدها محافظة المثنى ، وتبلغ مساحتها (28824) كم2 إذ تمثّل (6.6%) من مساحة العراق البالغة (434320) كم2 [1]. ويبلغ مجموع اطوال حدود محافظة النجف نحو (805كم) وهي منقسمة على قسمين منها (130كم) حدود دولية مشتركة مع المملكة العربية السعودية والباقي (675كم) يمثل حدود ادارية مشتركة مع المحافظات الاخرى وهي موزعة بين القادسية (130كم) والمثنى (195كم) و(60كم) مع محافظة كربلاء و(75كم) مع محافظة بابل و(215كم) مع محافظة الأنبار[2].

وتضم المحافظة (4) أقضية و(6) نواحي والمتمثلة بقضاء النجف ويتألف من مركز قضاء النجف وناحيتي الحيدرية والشبكة، أما قضاء الكوفة فيتكون من مركز قضاء الكوفة وناحيتي العباسية والحرية، وقضاء المناذرة ويضم مركز قضاء المناذرة وناحية الحيرة أما القضاء الأخير فهو قضاء المشخاب ويضم مركز قضاء المشخاب وناحية القادسية ، وتتباين مساحة هذه الاقضية والنواحي. عامي (1997و2024) فضلاً عن فيما يتعلق بالحدود الزمانية للدراسة فقد تم اعتماد بيانات المتوفرة للتعدادين لعام 1997,2024.

خريطة (1) الوحدات الادارية لمحافظة النجف الاشرف .

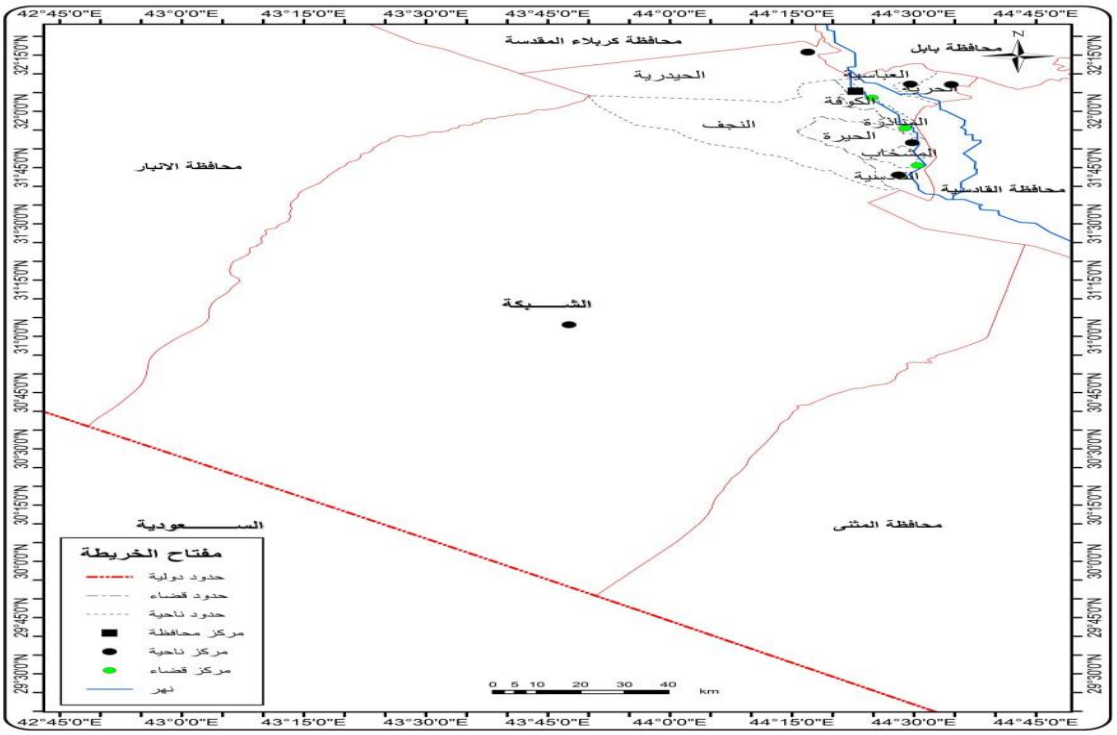

المصدر : جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهياة العامة للمساحة ، بمقياس 1/ 500000 ، بغداد ، 2024.

المبحث الاول : النمو السكاني في محافظة النجف الاشرف.

يُعد مفهوم النمو السكاني (Population Growth) من الركائز الأساسية في الدراسات الديموغرافية والاجتماعية، وهو يشير ببساطة إلى التغير في عدد أفراد مجتمع معين خلال مدة زمنية محددة، سواء كان هذا التغير بالزيادة أو النقصان ولا يعتمد هذا المفهوم على مجرد عدّ الرؤوس، بل يمتد ليشمل تحليل التفاعلات بين ثلاثة عناصر رئيسية: المواليد، الوفيات، والهجرة. فالمجتمع ينمو عندما يتجاوز عدد المواليد عدد الوفيات (ما يعرف بالزيادة الطبيعية)، أو عندما يفوق عدد المهاجرين الوافدين عدد المغادرين. ويُقاس هذا النمو عادةً من خلال معدل النمو السكاني، وهو النسبة المئوية التي تعكس سرعة تغير حجم السكان سنوياً[3] وتتأثر وتيرة النمو السكاني بجملة من العوامل المتداخلة؛ فالتطور الطبي وتحسن الرعاية الصحية يؤديان إلى انخفاض معدلات الوفيات وزيادة متوسط العمر المتوقع، بينما تلعب الثقافة والتعليم والظروف الاقتصادية دوراً حاسماً في تحديد معدلات الخصوبة. ومن الناحية الاقتصادية، يُنظر إلى النمو السكاني كـ "سلاح ذو حدين"؛ ففي حين أنه يوفر قوة عاملة وسوقاً استهلاكية واسعة تحفز الابتكار والإنتاج، إلا أنه قد يشكل ضغطاً هائلاً على الموارد الطبيعية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية إذا لم ترافقه خطط تنموية موازية. تاريخياً، شهد العالم انفجاراً سكانياً مع الثورة الصناعية، لكننا نلاحظ اليوم تبايناً حاداً، حيث تعاني دول نامية من نمو متسارع يلتهم ثمار التنمية، بينما تواجه دول متقدمة نمواً سالباً وشيخوخة سكانية تهدد استدامة أنظمتها الاقتصادية. وبشكل عام، يظل فهم النمو السكاني ضرورة حتمية لصناع القرار لرسم السياسات التي تضمن التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة[4]، وان دراسة النمو السكاني هي ثاني المواضيع التي تعالجها جغرافية السكان من حيث الاهمية، فمن وجهة نظر الاهتمام العام والاهمية النظرية والفائدة والتطبيق لا تسبق المعلومات الخاصة بنمو السكان تلك التي تتعلق بأعدادهم وتوزيعهم وان دراسة النمو السكاني لأي اقليم هي ذات اهمية كبيرة فمن خلالها يتم التعرف على حجم هذا النمو اولاً لكي يتسنى للمخططين من وضع سياساتهم لذلك الاقليم ومن ثم معرفة حجمه المستقبلي التي تترتب عليه امور مهمة في مجال التعليم والصحة والخدمات والسكن[5]. يظهر جدول(1) وخريطة (2) تحولاً ديموغرافياً في بنية المحافظة السكانية، إذ ارتفع إجمالي سكان المحافظة من 775,042 نسمة في عام 1997 ليصل إلى (1,950,833) نسمة في عام 2024، بمعدل نمو سنوي عام بلغ (3,47%)، ومن الناحية الجغرافية، يتضح تركز الثقل السكاني الأكبر في مركز قضاء النجف الذي قفز سكانه من حوالي 390 ألفاً إلى أكثر من 890 ألف نسمة، مما يعكس دور المدينة كمركز استقطاب ديني وإداري واقتصادي رئيسي، يليه مركز قضاء الكوفة الذي شهد طفرة كبيرة من 131,882 إلى 390,500 نسمة نتيجة التوسع العمراني والخدمي. ومن الناحية الجغرافية يتضح أن ثقل المحافظة السكاني يتركز بشكل كثيف في مركز قضاء النجف الذي استحوذ وحده على 499,675 نسمة من إجمالي الزيادة، مما يجعله المحرك الديموغرافي الأول بنسبة نمو 3.09%، يليه مركز قضاء الكوفة الذي أظهر حيوية كبيرة بمعدل نمو 4.10% وزيادة قدرها 258,618 نسمة، مما يشير إلى تحول هذه المنطقة إلى كتلة حضرية كبرى مترابطة نتيجة الجذب الديني والاقتصادي.

أما على مستوى النواحي فتظهر الأرقام من الجدول نفسه والخريطة (3) ان هنالك تبايناً حاداً في طاقة الاستيعاب المكاني؛ حيث سجلت "ناحية الشبكة" أعلى معدل نمو استثنائي في الجدول بلغ 12.91%، وهو ما يفسر جغرافياً بكونها منطقة حدودية صحراوية شهدت استقراراً سكانياً مفاجئاً أو مشاريع توطين بعد أن كانت شبه خالية (539 نسمة فقط في 1997)، تليها ناحية الحيدرية بمعدل نمو مرتفع 6.22%، ويعزى ذلك لموقعها الاستراتيجي على طريق الزائرين بين كربلاء والنجف مما حولها إلى مركز جذب خدمي وسكني. وفي المقابل، تبرز ناحية القادسية كمنطقة جمود ديموغرافي بأقل معدل نمو 0.07%، حيث لم تزد سوى بـ (689) نسمة خلال ثلاثة عقود تقريباً، مما يعطي مؤشراً جغرافياً على أنها منطقة طرد سكاني نحو المراكز الحضرية الأكبر، أما الأقضية الزراعية مثل المشخاب والمناذرة فقد حافظت على معدلات نمو مستقرة نسبياً (3.46% و 1.54% على التوالي)، مما يعكس استقراراً في النطاق الريفي مع ميول أكبر للتوسع في المشخاب. وبشكل عام، تدل هذه الأرقام على أن محافظة النجف تتجه نحو تمركز حضري شديد في المحور الشمالي والشمالي الشرقي، مقابل حاجة ماسة لإعادة التوازن التنموي في النواحي الجنوبية والأطراف لتقليل الضغط على مركز المدينة.

جدول (1) التوزيع العددي ومعدل النمو السكاني لنواحي محافظة النجف الاشرف عامي 1997و2024

الوحدة الادارية	1997	2024	الزيادة العددية	النمو السكاني *
مركز قضاء النجف	390525	890200	499675	3.09
ن الحيدرية	22011	112450	90439	6.22
ن الشبكة	539	14320	13781	12.91
مركز قضاء الكوفة	131882	390500	258618	4.10
ن العباسية	53638	115215	61577	2.87
ن الحرية	18848	83700	64852	5.67
مركز قضاء المناذرة	63020	95380	32360	1.54
مركز قضاء المشخاب	58668	147347	88679	3.46
ن القادسية	35911	36600	689	0.07
المحافظة	775042	1950833	1175791	3.47

المصدر : الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ، هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ، نتائج تعدادي 1997,2024م.

* تم استخراج معدل نمو السكان بحسب المعادلة الآتية.

إذ إن:

$$R = (\sqrt[t]{\frac{p1}{po}} - 1) \times 100$$

R= معدل النمو السنوي للسكان.
T= عدد السنوات بين التعدادين.
P1= عدد السكان في التعداد اللاحق.
P0= عدد السكان في التعداد السابق.

المصدر:-

Clarke , J.I.population geography , pergamon press London , 1976 , p.146.

(*) تم دمج ناحية الحيرة مع مركز قضاء المناذرة لأنها في عام 1997 كانت عبارة عن قصبة تابعة الى مركز قضاء المناذرة ليتسنى لنا احتساب المعادلات بشكل أدق.

المبحث الثاني : التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة النجف الاشرف

يعكس التوزيع الجغرافي للسكان الكيفية التي ينتشر بها البشر فوق رقعة جغرافية معينة، وهو توزيع لا يتسم بالثبات أو التجانس، بل يخضع لمتغيرات ديناميكية مستمرة تفرضها التفاعلات بين الإنسان وبيئته[6]، وفيما يأتي عرض وتوضيح لأنواع التوزيعات السكانية في منطقة البحث والتي تتمثل بالتوزيع العددي والنسبي والكثافي والبيئي لسكان محافظة النجف :-

1. **توزيع السكان العددي**

يقصد به توزيع السكان في المساحة التي يعيشون عليها، ويشير التوزيع العددي إلى ارتباط السكان بالموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في منطقة ما تتصف مواردها بالتغيير كما ونوعا والذي يؤدي إلى التغير في توزيع عدد السكان مكانيا وزمانيا[7] يتبين لنا من خلال جدول (1) الذي يوضح لتوزيع العددي لسكان محافظة النجف الأشرف حسب الوحدات الإدارية" للمدة الممتدة بين عامي 1997 و2024، وهو يقدم مادة دسمة للتحليل الجغرافي الديموغرافي الذي يكشف عن تباينات مكانية وديناميكيات نمو متفاوتة بين مراكز الأقضية والنواحي؛ فمن الناحية العامة، شهدت المحافظة طفرة سكانية خلال 27 عاماً، حيث ارتفع إجمالي السكان من 775,042 نسمة في عام 1997 إلى 1,950,833 نسمة في عام 2024، بزيادة مطلقة قدرها 1,175,791 نسمة، مما يعني أن حجم سكان المحافظة قد تضاعف بأكثر من مرتين ونصف، وهو نمو يعكس جاذبية المحافظة كمركز ديني واقتصادي وتأثير الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة، وعند فحص الوحدات الإدارية تفصيلياً، نجد هيمنة حضرية واضحة لمركز قضاء النجف الذي سجل أعلى زيادة مطلقة بلغت 499,675 نسمة ليتجاوز عدد سكانه 890 ألفاً، يليه مركز قضاء الكوفة بزيادة 258,618 نسمة، مما يؤكد التحام

الكتلة العمرانية للمركزين وتمركز الخدمات والفرص فيهما، أما على صعيد النواحي، فتبرز ناحية الحيدرية كنموذج للنمو الاستثنائي حيث قفز سكانها من حوالي 22 ألفاً إلى أكثر من 112 ألف نسمة بفضل موقعها الاستراتيجي على محور (نجف-كربلاء)، وفي المقابل تظهر ناحية القادسية أقل معدلات نمو بزيادة مطلقة لم تتجاوز 689 نسمة، مما يشير إلى حالة من الركود السكاني أو الهجرة نحو المراكز الحضرية الكبرى، بينما سجلت ناحية الشبكة تحولاً نوعياً لافتاً من 539 نسمة إلى أكثر من 14 ألفاً، ما يعكس تغيراً في الوظيفة الجغرافية أو الأمنية للمنطقة الصحراوية، وبشكل عام، تعكس أرقام الزيادة المطلقة اتجاهاً نحو المركزية الشديدة وضغطاً متزايداً على البنية التحتية في قلب المحافظة، مما يستدعي رؤية تخطيطية توازن بين نمو المركز وتنشيط الأطراف لضمان توزيع جغرافي أكثر استدامة.

خريطة (2) التوزيع العددي لسكان محافظة النجف الاشرف حسب الوحدات الادارية لعامي (2024,1997)

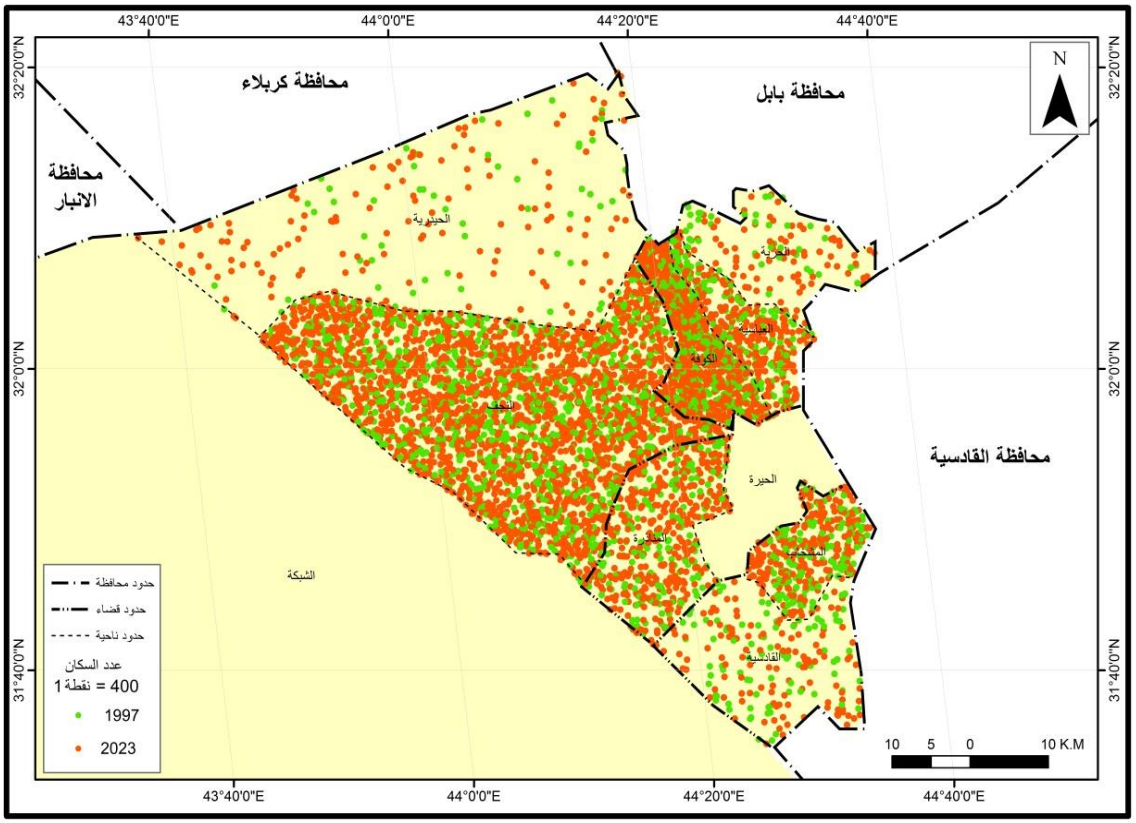

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (1).

خريطة (2)
معدل النو السنوي للسكان في محافظة النجف الأشرف بحسب الوحدات الإدارية لعامي (2024,1997)

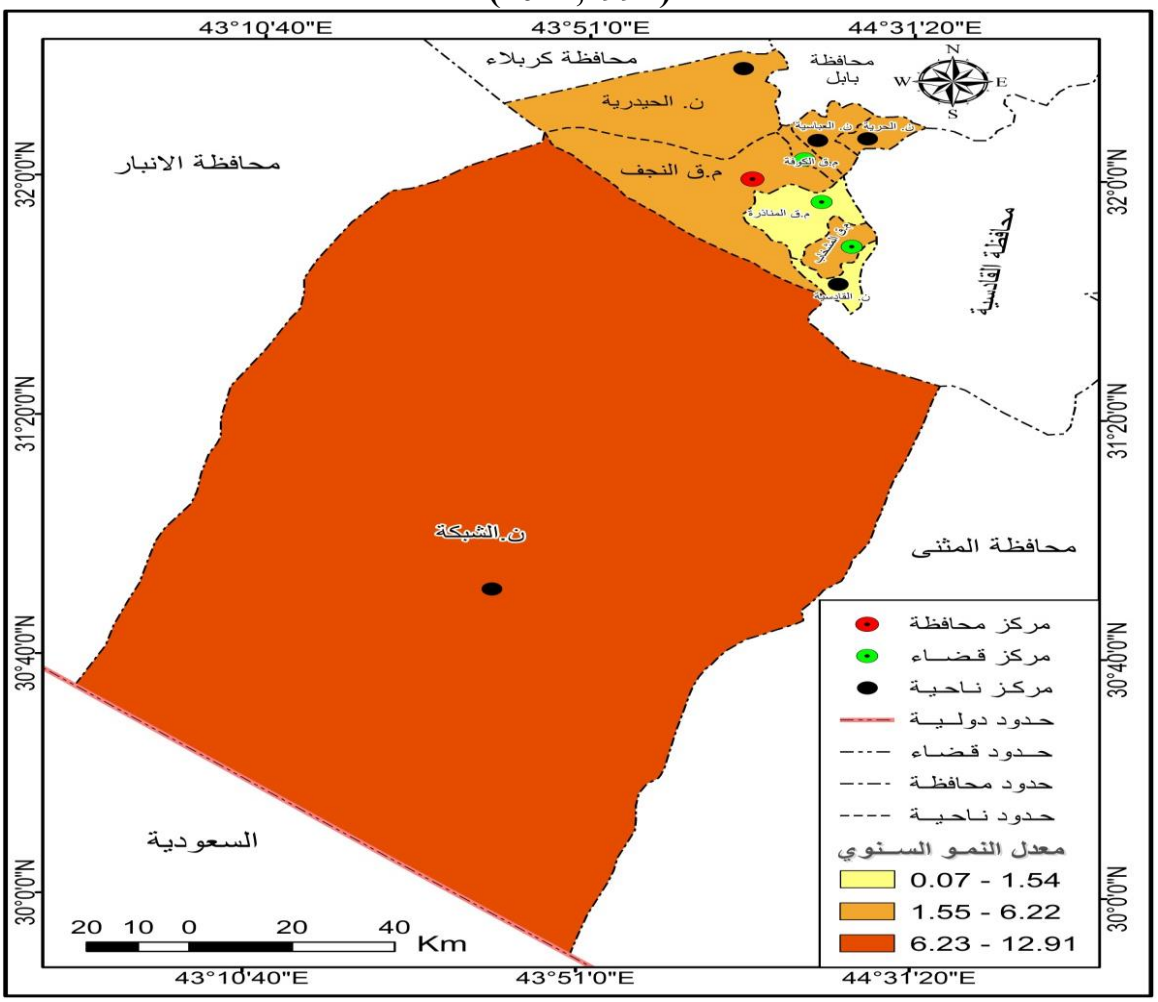

المصدر : الباحث بالاعتماد على الجدول (1).

٢- التوزيع النسبي :

يُعرف التوزيع النسبي للسكان بأنه المقياس الإحصائي والجغرافي الذي يحدد الوزن الديموغرافي لكل وحدة إدارية أو إقليمية كنسبة مئوية من إجمالي السكان في الدولة أو المنطقة الأم، وهو أداة تحليلية جوهرية تتجاوز الأرقام المطلقة لتكشف عن التباين المكاني في تركز البشر وتعتمد صياغة هذا التوزيع على معادلة بسيطة في مظهرها وعميقة في دلالاتها، حيث يتم قسمة عدد سكان منطقة معينة على المجموع الكلي للسكان وضرب الناتج في مئة، مما ينتج عنه خارطة رقمية توضح

ثقل كل إقليم وتأثيره في المشهد السكاني العام وإن القيمة التحليلية للتوزيع النسبي تبرز بوضوح عند مقارنته بـ التوزيع النسبي للمساحة؛ فعندما تستحوذ منطقة جغرافية صغيرة على نسبة مرتفعة جداً من السكان مقارنة بمساحتها الضئيلة، نكون أمام حالة من "التركز السكاني الشديد" التي تفرز ضغوطاً هائلة على البنى التحتية والخدمات، وفي المقابل، تظهر المناطق ذات النسب السكانية المنخفضة والمساحات الشاسعة كأقاليم "تخلخل سكاني" قد تعاني من نقص في التنمية أو استغلال الموارد ويعتبر من أنسب المقاييس في كشف القيمة النسبية للواقع السكاني للمدينة فأن آية نسبة مرتفعة للسكان في أي قطاع من قطاعات المدينة يعكس الثقل السكاني وأهمية ذلك القطاع[8].

جدول (2) التوزيع النسبي للسكان في محافظة النجف الاشرف لعامي (2024,1997)

الوحدة الادارية	التوزيع النسبي %	
	1997	2024
مركز قضاء النجف	50	48.3
ن الحيدرية	3	6
ن الشبكة	0.5	0,7
مركز قضاء الكوفة	17	20
ن العباسية	7	6
ن الحرية	2	4
مركز قضاء المناذرة	8	5
مركز قضاء المشخاب	7.5	8
ن القادسية	5	2
المحافظة	%100	%100

المصدر الباحث بالاعتماد على تعداد 2024,1997م.

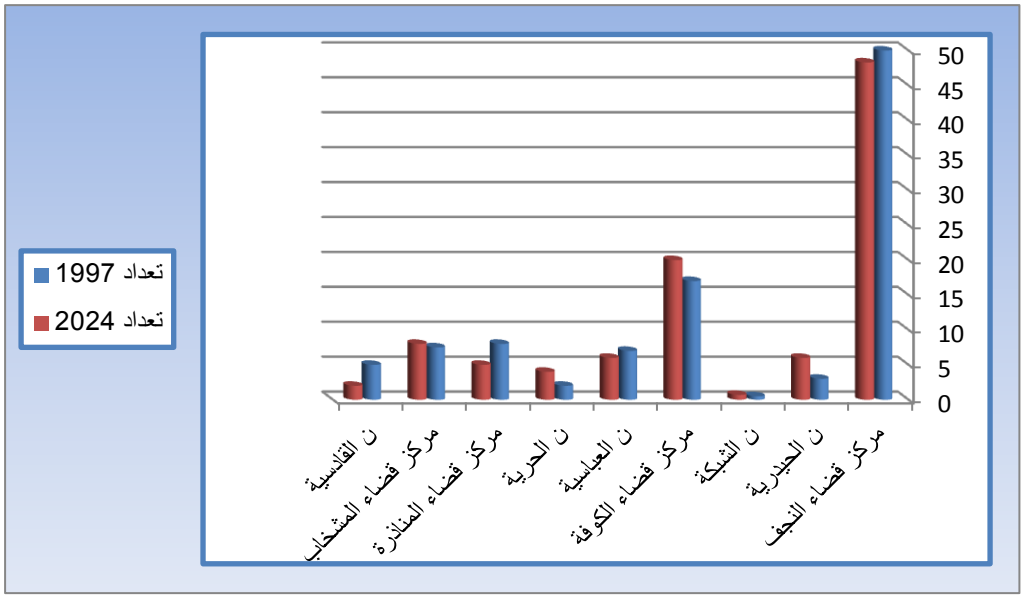

شكل (1) التوزيع النسبي للسكان في محافظة النجف الاشرف لعامي (2024,1997)

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول (2).

يتضح لنا من جدول (2) والشكل (1) أن مركز قضاء النجف لا يزال يمثل الثقل السكاني الأكبر والمحرك الأساسي للمحافظة، رغم انخفاض نسبته الطفيفة من 50% إلى 48.3% هذا التراجع النسبي لا يشير إلى تناقص عددي، بل هو نتيجة طبيعية لعملية التمدد السكاني نحو الضواحي والمراكز الثانوية المجاورة بعد وصول المركز لمرحلة التشبع العمراني. وفي المقابل، برز مركز قضاء الكوفة كقوة جاذبة كبرى بارتفاع نسبته من 17% إلى 20%، مما يؤكد التحامه الفعلي بمركز النجف وتشكيلهما معاً منطقة حضرية متصلة مدعومة بالنشاط الديني والتعليمي والتجاري ، اما على صعيد النواحي فقد سجلت ناحية الحيدرية قفزة نوعية بتضاعف نسبتها من 3% إلى 6%، وهو مؤشر جغرافي قوي على أهمية "الموقع الاستراتيجي" على محور النقل الرابط بين كربلاء والنجف، حيث تحولت من ناحية صغيرة إلى مركز استقطاب خدمي وسكني مكثف. كما ارتفعت نسبة ناحية الحرية من 2% إلى 4%، مما يعكس استقراراً ونمواً في المناطق ذات الامتداد الزراعي والخدمي القريب من مراكز المدن. كما يكشف لنا الجدول عن تراجع نسبي واضح في الأقضية والنواحي ذات الطابع الزراعي الصرف في جنوب المحافظة؛ فقد انخفضت نسبة مركز قضاء المناذرة من 8% إلى 5%، وشهدت ناحية القادسية التراجع الأكبر من 5% إلى 2% فيُفسر هذا التراجع بظاهرة "الهجرة من الريف إلى المدينة الناتجة عن المشاكل البيئية كشح المياه وملوحة التربة، مما دفع السكان للنزوح نحو مثلث النمو (النجف - الكوفة - الحيدرية) بحثاً عن فرص العمل في قطاع الخدمات والسياحة الدينية ، وفيما يخص المناطق الصحراوية، نجد أن ناحية الشبكة حافظت على نمو طفيف (من 0.5% إلى 0.7%)، وهو ما يشير إلى استقرار نسبي رغم قسوة

الظروف الطبيعية، ربما بسبب الأهمية الأمنية أو تطوير بعض المرافق الخدمية الحدودية فإن الخريطة السكانية للمحافظة تعيد تشكيل نفسها حول المحاور التجارية والدينية الرئيسية، مع تمركز حاد في القسم الشمالي والشمالي الشرقي للمحافظة على حساب التراجع النسبي للأطراف الزراعية الجنوبية، مما يضع ضغطاً كبيراً على البنى التحتية للمراكز الحضرية الكبرى ويتطلب سياسات تنموية لإعادة التوازن السكاني.

1. التوزيع الكثافي :

يُقصد بالتوزيع الكثافي للسكان العلاقة الكمية والمكانية بين عدد السكان ومساحة الأرض التي يقطنونها، وهو المقياس الأكثر دلالة على مدى الضغط السكاني الممارس على الموارد والخدمات في بيئة معينة وتختلف الكثافة السكانية عن التوزيع العددي أو النسبي في كونها لا تكتفي ببيان أين يوجد السكان، بل توضح درجة ازدحامهم أو تخلخلهم داخل الحيز الجغرافي، مما يجعلها أداة لا غنى عنها في دراسات التخطيط الحضري والإقليمي ويتم التعبير عنها عادة بعدد الأفراد لكل كيلومتر مربع واحد، وتصنف عالمياً إلى مناطق ذات كثافة مرتفعة جداً (مثل مراكز المدن الكبرى والدلتاوات)، ومناطق متوسطة الكثافة (مثل السهول الزراعية)، ومناطق منخفضة أو نادرة الكثافة (مثل الصحاري والمرتفعات الجبلية الوعرة) والكثافة السكانية (Density Population) هي أكثر مقاييس الكثافة شيوعاً، وأوسعها استخداماً واسهلها حساباً ومفهوماً، وتعد على افتراض إنّ السكان يتوزعون بالتساوي على مساحة المنطقة[9]. يظهر من جدول (3) ان هناك تبايناً مكانياً وديموغرافياً حاداً بين الوحدات الإدارية للمحافظة، حيث تبرز "ناحية الشبكة" كأكبر وحدة إدارية من حيث المساحة بنحو 25,400 كم²، وهو ما يمثل حوالي 88% من إجمالي مساحة المحافظة البالغة 28,824 كم²، ومع ذلك فهي الأقل كثافة سكانية على الإطلاق بنسبة ثابتة بلغت 0.02 نسمة/كم²، مما يشير إلى طبيعتها الصحراوية كبيئة طاردة للسكان تفتقر للموارد المائية والخدمات بينما يظهر مركز قضاء الكوفة كأعلى منطقة استقطاب سكاني، حيث تضاعفت كثافته من 1022 نسمة/كم² في عام 1997 لتصل إلى 2132 نسمة/كم² في عام 2024، وهي أعلى كثافة مسجلة في الجدول، ويعزى ذلك لصغر مساحته (129 كم²) وأهميته الدينية والاقتصادية. كما سجلت "ناحية العباسية" نمواً انفجارياً في الكثافة من 631 إلى 1257 نسمة/كم² رغم صغر مساحتها (85 كم²)، مما ينذر بضغط سكاني كبير على الأراضي الزراعية فيها. أما "مركز قضاء النجف" فقد شهد قفزة من 345 إلى 778 نسمة/كم²، وهو نمو يعكس الهجرة الوافدة والتوسع الحضري المستمر. وبشكل عام، ارتفعت الكثافة السكانية الكلية للمحافظة من 27 إلى 58 نسمة/كم²، مما يستدعي توجيه التوسع العمراني نحو المناطق ذات الكثافة المنخفضة مثل الحيدرية أو القادسية لتخفيف الضغط عن المراكز المكتظة (النجف والكوفة والعباسية) التي تعيش حالة من التخمة السكانية في مساحة لا تتجاوز 5% من إجمالي مساحة المحافظة، مع ضرورة تفعيل مشاريع تنموية في منطقة البادية (الشبكة) لاستغلال المساحات الشاسعة وتعديل الخلل في التوزيع المكاني للسكان.

جدول (3) توزيع معدلات الكثافة السكانية في نواحي محافظة النجف الاشرف لعامي (2024,1997)

الوحدة الادارية	المساحة (كم2)	التوزيع الكثافي (*)	
		1997	2024
مركز قضاء النجف	1133	345	778
ن الحيدرية	1228	18	51
ن الشبكة	25400	0.02	0.02
مركز قضاء الكوفة	129	1022	2132
ن العباسية	85	631	1257
ن الحرية	223	85	161
مركز قضاء المناذرة	324	195	467
مركز قضاء المشخاب	123	477	862
ن القادسية	179	201	297
المحافظة	28824	27	58

المصدر : الباحث بالاعتماد على تعدادي 2024 و1997.

(*) يتم استخراج الكثافة الحسابية من خلال قسمة عدد السكان الوحدة الادارية حسب كل تعداد على مساحة الوحدة الادارية.

3- التوزيع البيئي :

يبدو أن توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية يعد موضوعًا معقدًا، حيث لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه يميز بشكل قاطع بين الريف والحضر، خاصة في الدول المتقدمة[10]. تتداخل أنماط الحياة الحضرية والريفية في المناطق التي تُعرف بـ الاتصال الحضري الريفي ويمكن لمشاريع تطوير البنية التحتية في الأرياف، مثل توفير الكهرباء والمياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية والتعليمية، أن تُحدث تحولًا في هذه المناطق، مما يقربها من نمط الحياة في المدن ويقلل من الفجوة التقليدية بين الريف والحضر[11]. لتوزيع السكان بين الريف والحضر أهمية كبيرة، حيث يؤثر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. وقد اختلف الباحثون في وضع معايير لتصنيف السكان بين الريف والحضر في العراق، يُعتمد على الحدود الإدارية للبلديات كأساس للتمييز بين المناطق الحضرية والريفية[12]، تلعب المدن ومؤسساتها دورًا هامًا في التغيير الاجتماعي، حيث تُعتبر مراكز لنشر الأفكار الحديثة التي تؤثر على المجتمعات الحضرية والريفية المحيطة بها. وقد أشارت الدراسات إلى وجود علاقة بين مدة إقامة الفرد في المدينة واكتسابه للسمات الحياتية الحديثة، حيث يكون سكان المدن أكثر تقبلاً لخصائص المجتمع المعاصر مقارنة بسكان الريف[13]، وبالتالي يعرف السكان الحضر بأنهم الذين يعيشون داخل الحدود البلدية للمدن ويعملون غالبًا في الصناعة

والتجارة والخدمات. أما سكان الريف، فهم الذين يعيشون خارج الحدود البلدية ويتمركزون في قرى كبيرة أو صغيرة، ويعملون بشكل رئيسي في الزراعة وتربية الحيوانات. وهو يعني توزيع أفراد المجتمع السكاني بحسب البيئة إلى الحضر والريف[14]، وأن هذا التوزيع له أهمية كبيرة نتيجة لما يتبع من تباين في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية[15]. يتضح لنا من جدول (4) تحولاً بنيوياً واضحاً في التوزيع البيئي لسكان المحافظة، حيث تهيمن الصفة الحضرية على المشهد العام بنسبة كلية بلغت 72% في عام 2024، بزيادة قدرها 2% عن عام 1997، مما يؤكد استمرار وتيرة التحضر والنمو السكاني في مراكز المدن على حساب المناطق الريفية. وتبرز مدينة النجف (المركز) كبيئة حضرية شبه مطلقة بنسبة 96%، تعززها وظيفتها الدينية والإدارية والسياحية التي تجذب السكان للعمل في قطاع الخدمات، بينما سجلت "ناحية الشبكة" التحول الأكثر إثارة جغرافياً بانتقالها من نمط ريفي بنسبة 61% إلى حضري بالكامل بنسبة 100%، وهو ما يعكس تركز السكان في مركز الناحية لغرض الحصول على الخدمات والأمن في منطقة البادية الشاسعة ، وتبرز كل من ناحية القادسية و"ناحية العباسية" كخزان ريفي وزراعي استراتيجي للمحافظة، حيث حافظتا على طابعهما الريفي بنسب مرتفعة بلغت 86% و85% على التوالي، وهو ما يفسره وقوع هذه المناطق ضمن السهل الرسوبي الخصيب واعتماد سكانها الكلي على الزراعة أما مراكز أقضية الكوفة والمناذرة والمشخاب، فقد شهدت توازناً نسبياً مع ميل واضح للحضرية في الكوفة (71%)، بينما لا تزال المناذرة والمشخاب تحتفظان بصبغة ريفية قوية تتجاوز 60%، مما يشير إلى تداخل النطاق الحضري مع النشاط الزراعي الكثيف في تلك المناطق. وبشكل عام، تعكس هذه الأرقام فجوة ديموغرافية بين "مركز المحافظة" المكتظ بالخدمات وبين "الأطراف الزراعية" التي لا تزال تصدر السكان نحو المراكز الحضرية، مما يتطلب رؤية تخطيطية تهدف لتطوير البنى التحتية في المناطق الريفية (كالعباسية والقادسية) لتقليل ضغط الهجرة نحو مدينة النجف والكوفة والحفاظ على الهوية الزراعية للمحافظة.

جدول (4)التوزيع البيئي لسكان محافظة النجف الاشرف حسب الوحدات الاداري لعامي(1997,2024)

الوحدة الادارية	التوزيع البيئي			
	1997		2024	
	حضر	ريف	حضر	ريف
مركز قضاء النجف	98	2	96	4
ن الحيدرية	28	72	34	66
ن الشبكة	39	61	100	0
مركز قضاء الكوفة	74	26	71	29
ن العباسية	8	92	15	85
ن الحرية	30	70	40	60

مركز قضاء المناذرة	41	59	38	62
مركز قضاء المشخاب	29	71	33	67
ن القادسية	9	91	14	86
المحافظة	70	30	72	28

المصدر : الباحث بالاعتماد على تعدادي 2024,1997.

النتائج :

1. كشفت البحث عن طفرة ديموغرافية في إجمالي سكان المحافظة الذي ارتفع من 775,042 نسمة إلى 1,950,833 نسمة، مما يعكس ضغطاً متزايداً على الموارد والبنى التحتية بنسبة نمو عامة بلغت 3,47% وقد سجل التباين المكاني ذروته في مركز قضاء النجف الذي استحوذ على الكتلة السكانية الأكبر بواقع 890,200 نسمة.
2. أظهرت النتائج تفوق ناحية الشبكة بتسجيلها أعلى معدل نمو بالمحافظة بلغ 12.91%، بينما برزت ناحية القادسية كمنطقة طرد سكاني واضحة بأدنى معدل نمو قدره 0.07%، كما استمرت الأقضية المرتبطة بالمجرى المائي (الكوفة، المناذرة، والمشخاب) في الحفاظ على معدلات نمو مستقرة ومرتفعة تتراوح بين 4.10-1.54%.
3. بينت البحث أن مركز قضاء النجف حافظ على كونه منطقة الثقل السكاني الأولى بنسبة (48.3%) عام 2024. ورغم تسجيله تراجعاً نسبياً طفيفاً عن عام 1997 (كان 50%).
4. حقق مركز قضاء الكوفة أعلى قفزة في الوزن النسبي، حيث ارتفع من (17%) إلى (20%).
5. سجلت ناحية الحيدرية نمواً استثنائياً بتضاعف نسبتها من (3%) إلى (6%). جغرافياً.
6. أظهرت النتائج زيادة في الأوزان النسبية لنواحي مثل الحرية (من 2% إلى 4%)، مما يشير إلى وجود حركة توسع عمراني أفقي باتجاه الأطراف الشمالية والشمالية الشرقية للمحافظة.
7. كشفت البحث عن تراجع ملحوظ في الأوزان النسبية لأقضية ونواحي جنوب المحافظة، حيث انخفضت نسبة مركز قضاء المناذرة من (8% إلى 5%)، وناحية القادسية من (5% إلى 2%).
8. يُستنتج من تراجع نسب المناطق الزراعية (المناذرة، القادسية، العباسية) وجود حركة هجرة داخلية نحو مركزي النجف والكوفة، نتيجة لتدهور النشاط الزراعي المرتبط بشح المياه، مما أدى إلى تركز السكان في البيئات الحضرية الكبرى.

المقترحات :

1. ضرورة الحد من سياسة "المركزية" عبر توزيع المشاريع الاستثمارية والخدمية الكبرى بعيداً عن مركز قضاء النجف، لتخفيف الضغط السكاني الذي يقترب من نصف سكان المحافظة.
2. استثمار النمو السكاني المتسارع في ناحية الحيدرية لتحويلها إلى قطب تنموي متكامل يمتص الزيادة السكانية القادمة من شمال المحافظة والمحافظات المجاورة، وتزويدها بمدن صناعية أو مناطق لوجستية.

3. وضع ضوابط صارمة لمنع تحول الأراضي الزراعية في الكوفة والعباسية إلى مناطق سكنية عشوائية نتيجة الانفجار السكاني الملحوظ في تلك المناطق.
4. نظراً للتراجع الكبير في النسب السكانية للمناطق الجنوبية (المناذرة والقادسية)، يجب دعم الواقع الزراعي وتوفير تقنيات ري حديثة لمواجهة شح المياه، لضمان استقرار السكان في بيئاتهم الأصلية ومنع نزوحهم نحو مراكز المدن.
5. ضرورة تحديث المخطط الأساسي لمركز قضاء الكوفة بما يتناسب مع زيادته السكانية التي بلغت 3% من وزن المحافظة، مع التركيز على المناطق الترفيهية والخدمية.
6. تعميق البحث في أسباب النمو السكاني في المحافظة لمعرفة نسبة الزيادة الطبيعية مقابل الهجرة الوافدة من خارج المحافظة، لا سيما في المناطق ذات الجذب الديني والتجاري.

الهوامش :

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، محافظة النجف الاشرف ، 2024.

(2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، محافظة النجف الاشرف ، 2024.

(3) حمادي عباس حمادي الشبري، التغيرات السكانية في محافظة القادسية 1977-1997دراسة في جغرافية السكان ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد،2005، ص100.

(4) حسين عليوي ناصر الزيادي، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 1991-2001، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 2008، ص23.

(5) نجم عبد الله احمد الدوري، محمد حمادة الجبوري، التباين المكاني لنمو سكان محافظة صلاح الدين 1947-1997 وآفاقه المستقبلية حتى عام 2007 ، مجلة كلية الآداب ، العدد60، 2002، ص497.

(6) عماد مطير الشمري ، الجغرافية السكانية أسس وتطبيقات ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ، 2012 ، ص66.

(7) نوال صافي علوان، تحليل العلاقات المكانية للخصوبة السكانية في محافظة النجف الاشرف للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٧) دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2008، ص 21.

(8) وسن حمزة يوسف نويج ، النمو الحضري في مدينة النجف دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2008، ص 72.

(9) صبرية علي حسين العبيدي و عاتكة فائق رضا ، التوزيع الكثافي لسكان محافظة المثنى للمدة 1987-2018 والعوامل المؤثرة فيه ، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 58 العدد 3 ، 2019 ، ص55.

(10) علي سالم حميدان الشواورة ، علم السكان وتضخم المدن والتزايد السكاني المطرد ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 ، ص243.

(11) احمد الصعب ، دراسات في جغرافية السكان ، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2018 ، ص85.

(12) منيب مشعان احمد الدوري ، قضاء بلد دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2004، ص36.

(13) عباس فاضل السعدي ، المفصل في جغرافية السكان ، ج2 ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ، ص150.

(14) عبد على حسن الخفاف ومصطفى عبد الله السويدي ومحمد جواد الخفاجي ، التمثيل الخرائطي لتوزيع السكاني في محافظة النجف ، مجلة كلية الآداب - جامعة الكوفة ، مجلد (1) ، العدد (35) ، 2018 ، ص213.

(15) زينب ناجي جبر الخفاجي ، أنماط التركيب السكاني في العراق وأثرها على قوة الدولة دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة البصرة ، 2014، ص 29.

Population growth rate and population distribution in Najaf Governorate in 1997 and 2024

Assistant Professor: Abbas Majid Hassan
Ministry of Education / General Directorate of Education, Baghdad, Al-Rusafa Third District
drabbasmajid491@gmail.com

Abstract:
This research examines the spatial variation in population growth and distribution in Najaf Governorate by conducting a comparative analysis between the 1997 census data, preliminary results, and 2024 projections. The study aims to reveal the geodemographic changes that have occurred in the districts and sub-districts over a period of nearly three decades, during which the governorate witnessed radical political, economic, and social transformations. The research relied on statistical indicators of population growth (annual growth rate) and spatial distribution using) techniques to produce digital maps illustrating development gaps between administrative units. The research concluded that there is a clear variation in growth rates, with urban centers (Najaf and Kufa districts) recording tremendous growth due to immigration and religious and economic attraction, compared to slower growth in rural and remote areas. This places significant pressure on infrastructure and municipal services. The study concluded that there has been a massive demographic shift in Najaf Governorate, with the total population jumping from 775,042 to 1,950,833, representing an annual growth rate of 3%. This surge is driven by a massive population concentration in the city of Najaf, which now boasts nearly 890,200 inhabitants due to its religious and economic appeal. Meanwhile, the Al-Haydariya sub-district recorded the highest exceptional growth rate at 4.2%, attributed to its strategic location, while the remote desert sub-district of Al-Shabaka experienced the lowest growth rate at 0.3%. This stark contrast reflects a stark disparity between urban centers of attraction and areas experiencing population decline due to inadequate services and environmental challenges.

Keywords: Population growth, Spatial distribution, Najaf Governorate.